مجلة ثنوية علمية محكمة

مجلة
جامعة صدام
للعلوم الإسلامية

العدد الثاني

١٤١٦هـ
١٩٩٥م

اوهـــام الجمـــع والتفريــق عنـــد المحدثين

دراسة حديثية نقدية
تأليف الشيخ عداب محمود الحمش النعيمي
المدرس بجامعة صدام للعلوم الاسلامية
١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

التعقيب في بعض أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين

لقد طالعت كتب السنة النبوية، واطلعت على كتابات كثيرة في هذا الجانب المهمّ من ثقافتنا الدينية وكان فرسان هذا العلم كُثراً، وكل واحد منهم يستحق التقدير والثناء، وهو أهل للاسوة به والاقتداء. بيد أن أربعة من أكابر هؤلاء الفرسان قد أخذوا من نفسي في الجانب الحديثي مواقع خاصة لايزاحمهم فيها سواهم، ولا يدفعهم عن قمتها مدافع.

وأولهم وأولاهم الامام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي - مولاهم (١٩٤ـ٢٥٦هـ).

وثانيهم الامام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الضرير (٢٠٩ـ٢٧٩هـ).

وثالثهم الامام محمد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي (٢٧٩ـ٣٥٤هـ).

ورابعهم الامام أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي الشهير بابن القطان (ت٦٢٨هـ) صاحب الكتاب المشهور في نقد الحديث والموسوم (الوهم والايهام).

ومع أنني كتبت أبحاثاً عديدة تناولت كبار أئمة النقد الحديثي، ولا أزال أكتب وأستدرك على ما أكتب إلا أن جلّ عنايتي الحديثية وجهتها إلى خدمة مصنفات أولئك الاعلام ومعهم كتاب الامام مسلم.

وبحثنا الوجيز هذا ليس سوى «وقفة» على شرفة يُطلّ الانسان منها على مناظرات ومداخلات بين أئمة النقد الحديثي، يستخلص من ورائها دقة قول الامام ابي عمرو بن العلاء المقرىء: (ما نحن في جنب من مضى من العلماء

إلا نبت بقل في أصول نخل طوال) أخرجه أبو بكر الهذلي في كتابه (الكامل في القراءات).

وأما بعد:

ففي أثناء تحضيري لرسالة التخصص الاولى (الماجستير) ترجمت لأكثر من أربعة آلاف راو وخمسمئة راو ممن تناولهم الحافظ ابن حبان بالجرح والتعديل، ترجمة وجيزة تتناسب مع الهدف المنشود من وراء ذلك.

وحين كنت أقارن بين أقوال ابن حبّان وغيره من النقاد في راو واحد أو رواية، كنت أجد تبايناً شاسعاً أحياناً، فبينا تجد ابن حبان يجعل الراوي في مرتبة الترك، يجعله الحافظ ابن حجر مثلاً في مرتبة الاختبار. أو يضعفه ابن حبان، ويوثقه ابن معين أو أبو زرعة، أو أبو حاتم... وهكذا.

ولما كنت موقناً - بناء على نتائج دراساتي - أنّ أقوال هؤلاء النقاد، ليست مصطلحات وحدوداً جامعة مانعة - كما يحاول البعض أن يدعي، أو يجزم، فكان لابد من تفسير علمي تطبيقي[1] يوصل إلى شاطئ السلامة وبرّ الأمان.

وشخصية سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي رحمه الله تعالى هي التي ستصحبنا في هذه الوقفة المطلة، لنتعرف عليها من جهة، وعلى من اشتبهت به من جهة أخرى، وعلى مكانتها العلمية أيضاً.

قال الحافظ ابن حبان:

(سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي القرشي، كنيته أبو عبدالله، أصله من المدينة، ولي القضاء ببغداد.

يروي عن عبيدالله بن عمر - يعني العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من يسمعها أنه كان المتعمد لها)

وقد روى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه عن جدّ علي رضي الله عنهم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له:

(ثلاث يا علي لاتؤخرهن: الصلاة إذا أتت، والجنازة إذا حضرت، والأيّم إذا وجدت لها كفؤاً)

حدثنا ابن خزيمة قال: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي قال: حدثنا هارون بن معروف قال: حدثنا ابن وهب، عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، أن محمد بن عمر بن علي حدثه عن أبيه به[2]

ورواه ابن حبان في هذا الاسناد إلى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، كلهم ثقات حفاظ:

١ ـ فشيخه محمد بن إسحاق بن خزيمة قال فيه ابن حبان نفسه، وقد صحبه دهراً (كان أحد أئمة الدنيا: علماً وحفظاً، وجمعاً وفقهاً واستنباطاً، حتى تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبقه بها غيره من المتأخرين، مع الاتقان الوافر، والدين الشديد إلى أن توفي...)[٣]

وقال فيه أيضاً:

(مارأيت على أديم الأرض، من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر ـ ثقةً ـ حتى كأن السنن كلها نصب عينيه، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط)[٤]

قلت:

مع أن ابن حبان رأى النسائي والحسن بن سفيان وأبا يعلى الموصلي وأبا عوانة وابن أبي حاتم!

٢ ـ وشيخ شيخه محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري قال فيه ابن حبان:

(مات سنة سبع وخمسين ومئتين، وكان متقناً من الجامعين للحديث والمواظبين عليه مع إظهار السنة، وقلة المبالاة بمن خالفها)[٥]

وكان أحمد بن حنبل على جلالة قدره يقوم له إذا دخل مجلسه، وقال فيه مرة: (ماقدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى الذهلي[٦]

٣ ـ وهارون بن معروف: وثقه ابن معين والعجلي والرازيان أبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمد جزرة.

روى عنه الامام أحمد ـ وهو لايزال حياً ـ ولم أقف فيه على جرح وقال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب: (ثقة من العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين روى له الشيخان في صحيحيهما.)[٧]

٤ ـ وعبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ـ مولاهم ـ أبو محمد المصري الفقيه من كبار أئمة عصره. قال فيه الحافظ في التقريب: (الفقيه، ثقة حافظ عابد، روى له الجماعة) وكل الذي عيب عليه أنه كان يحدث عن الثقات والضعفاء. بيد أن والضعفاء. بيد أن أبا زرعة الركزي قال فيه:

(نظرت في نحو ثلاثين ألفاً من حديث ابن وهب، من حديثه بمصر وغير مصر فلا أعلم أني رأيت على حديث لا أصل له)

وقال فيه الحافظ ابن حبان: (جمع وصنف، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم).

وقال ابن عدي :

(لا أعلم له حديثاً منكراً، إذا حدث عنه ثقة من الثقات)[٨]

وقال ابن سعد :

(كان كثير الحديث، ثقة فيما قال: حدثنا، وكان يدلس)[٩]

قلت :

وهذا الحديث رواه ابن حبان من طريقه بالعنعنة ـ كما ترى.

لكن الامام أحمد قد رواه في المسند من طريق شيخه هارون بن معروف قال: أنبأنا ابن وهب: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أنّ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثه عن أبيه عن جده به مثله[١٠]

وأخرجه الترمذي عن شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب. عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله[١١]

فقلت في نفسي: إذْ سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لم يتفرد بهذا الحديث ولو أن الذي تابعه ـ وهو الجهني ـ

قال فيه أبو حاتم الرازي : مجهول . فمن يروي عنه مثل ابن وهب لا يكون مجهول عين، إنما هي جهالة حال. والحديث ليس بمنكر، بل هو حسن لغيره، فلا وجه لتشدد تحامل ابن حبان على الرجل وعده هذا الحديث من منكراته.

ثم عدت إلى ميزان الذهبي، فوجدته يقول:

(وثقه ابن معين وغيره . وقال ابن عدي: له غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم فيرفع موقوفاً ويوصل مرسلاً، لا عن تعمد...

وأما ابن حبان فانه خساف قصاب، فقال : روى عن الثقات أشياء موضوعة...)

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه)[١٢]

وقال الترمذي بعد تخريج حديثه عنده : (غريب حسن) حسبما رجح الشيخ أحمد شاكر. واعتذرت عن هجوم ابن حبان على الرجل اعتذاراً ضعيفاً فقلت:

(وأما حديث علي ... فقد أخرجه الترمذي في جامعه، وقال : هذا حديث غريب حسن

ولكن الزيلعي في نصب الراية نقل عن الترمذي قوله (غريب وما أرى إسناده بمتصل)

وحتى تحسين الترمذي للحديث ـ إن كان ثابتاً عنه، فيحمل على شواهده .

وهذا لا يعني أن الحديث حسن بحد ذاته)[١٣] ولو أن الشيخ قال: إسناده صحيح، ورواته ثقات .

ووقفت عند هذا الحد، وأنا غير راضٍ عن نفسي، ولا عن الشيخ أحمد شاكر، ولا عن هذا الكلام الذي كتبته في رسالتي. لكن لا حيلة لي، ولا لغيري أمام رواية الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي وسعيد الجهني، إلا أن توافق الذهبي في هجومه على ابن حبان أو تعتذر عن ابن حبان اعتذاراً واهياً كالذي صنعت! مع عدم ميلي للهجوم العنيف عليه. ومضى عامان تامان على مناقشة رسالتي السالفة الذكر. ثم عيِّنت محاضراً في جامعة أم القرى وأسند إلي تدريس مادة (فقه المرأة)[١٤] وعهدوا إليَّ بكتابة مذكرة على ضوء المفردات التي أقرها مجلس قسم الشريعة في كلية الشريعة بالطائف وكان من جملة مفردات هذه المادة: الترغيب بالمسارعة في الزواج، وكراهية رد الكفء. فوقفت على هذا الحديث، ونقلت ماكنت كتبته في رسالتي عنه وقلت: هو حسن لغيره. ثم توارد على خاطري هذا السؤال:

إذا كان سعيد بن عبدالله الجهني مجهولاً لا يعرف ـ وإن قال الحافظ ابن حجر فيه: مقبول! وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي صاحب أوهام، بل جعله ابن حبان في مرتبة الترك فهل تقوى متابعة مجهول العين ـ عند الجمهور ـ وهو مجهول حال عند ابن حبان وآخرين على رفع الحديث إلى درجة الاحتجاج! وإلا فيم قال الترمذي (حسن غريب) وقال الشيخ أحمد شاكر: (إسناده صحيح ورواته ثقات)!

ثم ما دام هذان الراويان شيخين لابن وهب ـ وأحدهما مجهول، والآخر صاحب أوهام، فقد يكون صاحب الأوهام سرق حديث عصريّه وهماً أو تدليساً. فيرجع الحديث من رواية الجهني وحده ـ وهو مجهول ـ والأكثرون على ذلك!

أقــول

رجعت الى تهذيب الكمال للحافظ المزِّي فوجدته يقول:

(روى عن محمد بن عمر بن علي... روى عنه عبدالله بن وهب. روى له الترمذي في جامعه والنسائي ـ في مسند علي ـ وابن ماجه حديثاً واحداً) وسأله بإسناده[١٥]، وسيأتي.

ووقفت على ترجمة هذا الجهني في التاريخ الكبير للبخاري. وفي الجرح والتعديل لابن ابي حاتم وفي ثقات ابن حبان، وفي ثقات العجلي، وفي تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال، وديوان الضعفاء والمتروكين. وغيرها من كتب الرجال فلم أجد أحداً ذكر له راوياً سوى ابن وهب ولم أجد أحداً ذكره بكلمة تعرف من حاله بشيء.

ورجعت إلى ترجمة عبدالله بن وهب في تهذيب الكمال. فرأيته ذكر لابن وهب عدة أشياخ باسم سعيد:

(ـ سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء المصري
ـ وسعيد بن أبي أيوب ـ واسم أبي أيوب مقلاص!
ـ وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي
ـ وسعيد بن عبدالله الجهني!)[١٦]

فتوقفت طويلاً عند هذا الحديث، وحدثت نفسي بأن أخطىء ابن حبّان في روايته الحديث من طريق الجمحي، وعده من منكراته، وهو ليس من حديثه ـ كما عليه الاكثرون! وراجعت عشرات من كتب الرجال والعلل، وكتب التخريج، فما وقفت على شيء ينفع في إيضاح هذا الاشتباه.

بيد أنني وقفت للشيخ الالباني على كلمة قالها عقب تخريجه هذا الحديث قال: (قلت: وفيه سعيد بن عبدالله الجهني) وثقه ابن حبان والعجلي، وقال أبو حاتم: مجهول وتبعه الذهبي في الميزان. وقال الحافظ: مقبول ـ يعني عند المتابعة ـ ولم يتابع فيما علمت، ومتن الحديث صحيح) ا. هـ[١٧]

ونحو هذا الكلام قال محققا جامع الاصول[١٨]

عندها قلت في نفسي:

أليس الأجدر بي أن أجمع طرق الحديث فأتعرف إلى الحقيقة الأصيلة. لأن كتب الرجال إنما تنقل أسماء الرواة من أسانيد الكتب الحديثية.

وقد تتبعت ما أمكنني من روايات هذا الحديث وطرقه، فوقفت على مايأتي:

ـ أخرج الحافظ ابن حبان هذا الحديث من رواية ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه... فساله... وقد تقدم.

ـ وأخرج ابن ماجة هذا الحديث من طريق شيخه حرملة بن يحيى التجيبي ـ تلميذ الشافعي ـ قال: حدثنا عبدالله بن وهب، قال: أخبرني سعيد بن عبدالله الجمحي به مختصراً[١٩]

ـ وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثني عبدالله بن وهب قال: أخبرني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه به مثله[٢٠]

فالحديث عند هؤلاء الائمة: ابن ماجه وابن حبان والحاكم النيسابوري مداره على عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي.

وقد رواه عن عبدالله عن الجمحي راويان ثقتان، حرملة بن يحيى وهارون بن معروف وارتضى هذا السياق ـ بغض النظر عن حكمه عليه: الذهلي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وعبدالله بن أحمد، وابن حبان والحاكم.

وقد روي الحديث من وجه آخر على النحو الآتي:

ـ فأخرجه أحمد بن حنبل عن شيخه هرون بن معروف عن ابن وهب قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أن محمد بن عمر بن علي وساله بمثله سنداً ومتناً[٢١]

ـ وأخرجه الترمذي من حديث شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله[٢٢]

ـ وأخرجه الخطيب البغدادي من طريق عيسى بن أحمد العسقلاني قال: حدثني عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي بمصر، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني به مثله

فهؤلاء الثلاثة الثقات : هارون بن معروف وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني قد رووا هذا الحديث عن ابن وهب عن سعيد الجهني.

أقول : مدار الحديث على عبدالله بن وهب عند الجميع، وقد رواه الحفاظ عنه عن سعيد الجمحي وعنه عن سعيد الجهني عن محمد بن عمر بن علي.

فهل لابن وهب في هذا الحديث شيخان! أو أنه وَهِمَ ـ مع الزمن ـ فتصحف عليه الجمحي الى جهني، أو العكس، أو اشتبه الامر على تلامذته، فرواه بعضهم هكذا وبعضهم هكذا! وخاصة أنّ هارون بن معروف قد رواه على الوجهين معاً.

ومن الطريف أن أحمد بن حنبل رواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، وابنه عبدالله بن أحمد رواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجمحي!

أقــول :

يحسن أن نعرف بسعيد بن عبدالله الجهني، قبل أن نرجح أحد الاحتمالات السابقة.

١ ـ ترجم البخاري في التاريخ الكبير لسعيد بن عبدالله الجهني فقال: يروى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وعنه ابن وهب) ولم يزد[٢٤]

٢ ـ وتبعه ابن حبان على ذلك ، ولم يزد حرفاً[٢٥]

٣ ـ وزاد ابن ابي حاتم على ماقاله البخاري: سألت ابي عنه فقال: هو مجهول[٢٦]

٤ ـ وقال العجلي : مصري ثقة![٢٧]

٥ ـ وقال الذهبي في الميزان : شيخ لابن وهب قواه ابن حبان، بينما قال في الديوان: لا يعرف[٢٨]

٦ ـ وقال الحافظ المزي: روى عن محمد بن عمرو بن علي، روى عنه ابن وهب وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه حديثاً واحداً، وساله باسناده مثله(٢٩)

٧ ـ وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : مقبول(٣٠)

٨ ـ وقال الشيخ ناصر الالباني عقب تخريج هذا الحديث:

(وفيه سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن وقال الحافظ في التقريب: مقبول: يعني عند المتابعة، ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح)(٣١)

ويلاحظ على هذه الترجمة ماياتي:

١ ـ إن سعيد بن عبدالله الجهني لايروي إلا عن محمد بن عمر، ولا يروي عنه إلا عبدالله بن وهب.

٢ ـ إن الحديث الذي ذُكر هذا الرجل في إسناده هو نفسه الحديث الذي رُوي من طريق الجمحي.

٣ ـ إنّ احتمال وهم عبدالله بن وهب ـ مع تقادم الزمن ـ فجعل من الرجل الواحد رجلين ليس بعيداً لأمور ثلاثة:

أ ـ الأول : أن الجمحي هو : سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي، والجهني هو: سعيد بن عبدالله الجهني، ومن السهولة بمكان تصحيف الجمحي الى الجهني أو العكس إضافة إلى شيوع نسبة الراوي إلى جده، كأن يقول: سعيد بن عبدالله الجمحي كما جاء في سنن ابن ماجه في إحدى طبعتيه؟

ب ـ الثاني : أن عبدالله بن وهب كان كثير الرواية، فقد حدث بمئة ألف حديث ـ كما قال الحافظ أحمد بن صالح المصري، وقد ذكر بعض الائمة أنه كان سيء الأخذ يروي عن الثقات والضعفاء، وكان يتفرد بأشياء لا يأتي بها غيره وهذا يعني أن الرجل قد يخطيء.. بل يخطيء فعلاً.

ج ـ الثالث : أن الخطيب البغدادي قد صنف كتاباً ضخماً سماه «موضح أوهام الجمع والتفريق» تتبع فيه أوهام المحدثين فيمن جعلوه رجلين أو أكثر وهو رجل واحد أو العكس.

وصاحب ترجمتنا من هؤلاء ، قال فيه الخطيب:

(سعيد بن أبي أيوب المصري، هو سعيد بن مقلاص، وهو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي)(٣٢) ا.هـ باختصار.

قلت : فلم

لا يكون سعيد بن عبدالله الجهني نفسه هو سعيد بن عبدالرحمن الجمحي بل لم لا يكون هؤلاء الشيوخ الخمسة الآتية أسماؤهم شيخاً واحداً فقط؟

١ ـ سعيد بن أبي أيوب المصري.

٢ ـ وسعيد بن مقلاص.

٣ ـ وسعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء.

٤ ـ وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي.

٥ ـ وسعيد بن عبدالله الجهني.

و مما يقوي هذا الاتجاه في نفسي كثرة الرواة المجاهيل الذين أوردهم المصنفون في الرجال دون أن يعرفوا عن أعيانهم أو أحوالهم شيئاً سوى ورود أسمائهم في أسانيد أحاديث رويت... الخ .

قال الحافظ أبو الحسن بن القطان:

١ ـ (أبو عبدالله الشامي: مجهول، ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إياه على أن قال:

(روى عن تميم الداري، روى عنه ضرار بن عمرو. وإنما أخذ ذلك من الاسناد)[٣٣]

٢ ـ (أبو سعيد الحميري: لا يعرف إلاّ في هذا الاسناد ، ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إيّاه على ما أخذه من الاسناد، وقد ذكره بذلك من غير مزيد أبو عمر بن عبدالبر في الكنى المجردة، فهو مجهول فاعلم ذلك)[٣٤]

٣ ـ (جدة رباح : مجهولة فإنها لا تعرف بغير هذا، ولا يعرف لها اسم، ولا حال، وغاية ماعرفنا إليها بهذا الاسناد، أنها ابنة لسعيد بن زيد رضي الله عنه)[٣٥]

وهل سعيد بن عبدالله الجهني إلا واحد من أولئك الذين لا يعرفون إلا بذكرهم في الاسناد؟

والذي يرجّح أن يكون سعيد بن عبدالله الجهني هو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي أمور :

١ ـ الأول : أن هارون بن معروف قد حدث به على الوجهين، وكان قد أضرّ في آخر عمره، وعيسى بن أحمد العسقلاني وصفه الحافظ بأنه: ثقة يغرب، وقتيبة بن سعيد له أغلاط .

٢ ـ الثاني : أن ابن ماجه رواه من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي، فنسبه إلى جده، وهذا صنيع أهل الحديث، فربما وقع التصحيف في النسبة .

٣ ـ الثالث : أنه لم يقل أحد من النقاد بأن أحد الراويين تابع الآخر، بل كل من الطرفين يصفون الحديث بأنه غريب لا يعرف إلا من طريق سعيد! فهل غفل جميعهم عن رواية عبدالله بن وهب له عن شيخيه المزعومين؟

إذ من المعروف لدى نقاد الحديث أن رواية سعيد بن عبدالله الجهني عن محمد بن عمر بن علي تعدّ غريبة لتفرد راو واحد بها ـ بغض النظر عن شذوذها أو نكارتها ـ فاذا روى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي الحديث نفسه عن محمد بن عمر، باسناده ومتنه، فهي متابعة تامة.. ولم يذكر ذلك أحد ممن خرّج هذا الحديث، أو ممن نقده ـ فيما علمت.

غير أن المناوي قال في فيض القدير :

(جزم الحافظ ابن حجر في تخريج الهداية بضعف سنده .

وقال في تخريج الرافعي ـ يعني تلخيص الحبير ـ رواه الحاكم من هذا الوجه، وجعل محله ـ يعني محل سعيد بن عبدالله الجهني ـ سعيد بن عبدالرحمن الجمحي وهو من أغاليطه الفاحشة .

وممن رواه : البيهقي في سننه عن سعيد بن عبدالله هذا، وقال : في الباب أحاديث كلها واهية ، أمثلها هذا.

وبه عرف مايجزم الحافظ العراقي بضعفه. وما في قول الهيثمي : رواته ثقات)(٣٢)

قلت :

مع جلالة قدر الحافظ ابن حجر فقد تسرع في هجومه على الحاكم، وتخطئته إياه بجعله الجمحي محل الجهني، لأن الحاكم لم ينفرد بهذا، فقد رواه ابن حبان عن ابن خزيمة عن التغلبي عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي وأخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن الجمحي.

فهؤلاء ثلاثة حفاظ وافقت على تخريجهم إياه من طريق الجمحي. فلا عيب على الحاكم في تخريجه ولا لوم. ونحن لو دققنا النظر في سند هذا الحديث لرأينا الاضطراب البادي في سنده من عبدالله بن وهب، أو من هارون بن معروف، أو منهما معا.

وقد تقدم أن أحمد بن حنبل والترمذي والخطيب أخرجوه من طريق عبدالله بن وهب عن الجهني. ورواه عن ابن وهب بهذا السياق هارون بن معروف، وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني، وحرملة بن يحيى.

وأخرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم من طريق عبدالله بن وهب عن الجمحي، ورواه عن ابن وهب بهذا السياق هارون بن معروف أيضاً وحرملة بن يحيى التجيبي في أحد الوجهين عنهما.

ويبدو لي أن تخطئة الحافظ ابن حجر ليست مريحة ولا مرضية، وغمز الناري بتحسين العراقي للحديث غير مُرْضٍ، وتخطئة الحافظ للحاكم غير سديدة!

بيد أن البت في ترجيح إحدى الطريقتين على الاخرى تعترضه الأمور الآتية:

١ ـ الأول : أن هارون بن معروف قد رواه على الوجهين، وهذا نوع من الاضطراب كما سيأتي.

٢ ـ الثاني : أن إحدى الطبعتين من سنن ابن ماجه موافقة لسياق الترمذي من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجهني.

بينما سياق الطبعة الثانية موافقة لما عند ابن حبان والحاكم من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجمحي.

٣ ـ الثالث : أن المزّي في ترجمة محمد بن عمر بن علي، ذكر في الرواة عنه سعيد بن عبدالله الجهني، ولم يذكر فيهم سعيداً الجمحي.

وفي ترجمة الجهني ساق الحديث باسناده من طريق عبدالله بن أحمد، قال : حدثني أبي قال: حدثنا هارون بن معروف.

قال عبدالله : وسمعته أنا من هارون، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني.. وساله به مثل رواية الترمذي.

ونص المزّي على أن الترمذي والنسائي روياه عن قتيبة بن سعيد، عن عبدالله بن وهب بتمامه وروى ابن ماجه قصة الجنازة منه، عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب[٣٨]

٤ ـ الرابع : أن الامام الزيلعي نقل في تخريجه عن الترمذي أنه قال : (هذا الحديث غريب، وما أرى اسناده بمتصل) وهذا يعني وجود علة أخرى سوى التفرد، وهي عدم الاتصال: إن كان بالارسال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الارسال الخفي. لكن الشيخ المباركفوري في تحفة الاحوذي، والشيخ أحمد شاكر لم يرتضيا قول الزيلعي هذا.

قال الشيخ أحمد شاكر:

(ليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة (وما أرى إسناده بمتصل). وكذلك قال الشارح المباركفوري في تحفة الاحوذي ١/١٥٥: إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والقلمية الموجودة عنده.

وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة الى حديث عائشة الآتي برقم (١٧٤) قال أبو عيسى فيه: هذا حديث غريب، وما أرى اسناده بمتصل)[٣٩]

ووضع الشيخ أحمد شاكر بين حاصرتين (   ) جملة «غريب حسن» وأشار إلى أنها موجودة في عدة نسخ خطية.

أقــول:

إن الاجابة على هذه الاعتراضات تسهم ـ إلى حدّ ما ـ في الوصول بنا إلى الاقتراب من الصواب.

١ ـ أما عن اضطراب هارون بن معروف في روايته على الوجهين، فإزالته ليست عسيرة لأن الاضطراب إن كان منه، فروايته التي وافق فيها الجماعة ترجح على الرواية التي انفرد بها عنهم.

وإن كان الاضطراب ممن روى عنه، فترجح رواية الأحفظ، أو الاكثر، أو الموافقة للجماعة.

وفيما بين أيدينا من مصادر نجد الذهلي عند ابن حبان وعبدالله بن أحمد عند الحاكم رَوَياه عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجيشاني.

ونجد أحمد بن حنبل ـ كما في مسنده ـ وابنه عبدالله بن أحمد ـ كما في تهذيب الكمال للمزي ـ روياه عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجهني.

وأحمد بن حنبل أعرف بحديث أهل بلده من الذهلي ، وابنه عبدالله صرح بسماعه من هارون عن سعيد بن عبدالله، والغريب أن روايتي المزي والحاكم المتعارضتين عن عبدالله من طريق أبي بكر بن مالك عنه .

فترجح رواية هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، بكل اعتبار، ولو تسلسل برواتها الحفاظ .

٢ ـ وأما متابعة حرملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن الجيشاني، فقد جاءت في سنن ابن ماجه ـ بتحقيق الدكتور الاعظمي: (حرملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجيشاني. بينما نص الحافظ المزّي والذهبي وابن حجر بأنها من رواية حرملة عن ابن وهب عن الجهني. فترجح الرواية التي توافق الأصول التي جمعت أسماء رواة الحديث، ورواياتهم وهي عن الجهني. وطبعة الاعظمي قد اعتمد فيها الحاسب الآلي، فجاءت كثيرة الاغلاط .

وليس موضع نقده ههنا .

٣ ـ والثالث يؤكد على ماذكرته في الثاني .

٤ ـ وأما الأمر الرابع : ففيه وقفات سريعة عديدة:

ـ الأولى : أن الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ زاد جملة (غريب حسن) بناء على أصول خطية ادّعى أنها في حوزته، وهي زيادة تنسجم مع منهج الترمذي في التحسين بالشواهد الخاصة أو العامة، لكنها لا تنسجم إطلاقاً مع ما نقله الزيلعي عن الترمذي قوله: (غريب وما أرى إسناده بمتصل).

ـ الثانية : زعم الشيخ أحمد شاكر أن نقل الزيلعي غير صحيح، وهو سبق نظر منه لأنه ليس في النسخ المطبوعة والقلمية لديه ولدى المباركفوري هذا النقل ـ كذا قال ـ!

لكن الحقيقة هي أن الترمذيّ أخرج الحديث في الصلاة، وسكت ـ في غالب ظني ـ وأخرجه في الجنائز أيضاً وهناك قال: (هذا حديث غريب وما أرى إسناده بمتصل)[٤٠]

ـ الثالثة : هل ينسجم قوله (غريب حسن وما أرى إسناده بمتصل) على ما نقله مكمل تحقيق الترمذي؟[٤١]

إن الذي أحب أن أقرره ـ ابتداء ـ هو أن طبعة أحمد شاكر أسوأ طبعات جامع الترمذي على الإطلاق لأنه حشر نفسه ـ رحمه الله وغفر له ـ بين الترمذي وكتابه، وجعل نفسه وصياً على مصطلحات الترمذي، فغيّر[٤٢] فيها وبدل على حسب ما أداه إليه اجتهاده في فهم منهج الترمذي.

وحين شرعت في إعداد رسالتي العلمية التي لم يكتب لها التمام (الترمذي ومصطلحاته الحديثة في كتابه الجامع) لنيل درجة الدكتوراه أعددت فهارس عديدة تعينني في إنجازها على سبيل الاستقراء.

وحين كنت أقارن بين الطبعة الأميرية ببولاق وطبعة تحفة الأحوذي الحجرية وطبعة عارضة الأحوذي ـ على كثرة أغلاطها ـ وبين أقوال الذهبي والمزي في تهذيب الكمال، وتحفة الأشراف، وما نقله الزيلعي والحافظ ابن حجر من مصطلحات الترمذي رأيت عجباً عجاباً... ولست أدري كيف غفل المحققون والعلماء عن هذه التجاوزات التي لا تحصى عند الشيخ أحمد شاكر ـ غفر الله له ـ وواحدة من تجاوزاته هذه التي بين أيدينا!

فقول الترمذي (غريب وما أرى إسناده بمتصل) نقله الزيلعي والمباركفوري في الجنائز وقبلهما ابن العربي في عارضة الأحوذي، وبعدهما مخطوطة (الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الكبير للترمذي) وأثره أحمد شاكر أو مكمل كتابه لحشر كلمة حسن، فأفسد دلالة المصطلح هنا. فقال (غريب حسن وما أرى إسناده بمتصل)

بينما قوله الأول : (غريب وما أرى إسناده بمتصل) منسجم غاية الانسجام ولا يحتاج إيضاحه إلى كبير عناء.

إذ الغرابة عند أهل الحديث معروفة الدلالة، وقد بين الترمذي مصطلحه فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب: (حديث غريب) فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

١ ـ رب حديث غريب لا يُروى إلا من وجه واحد. يعني عن صحابي واحد بإسناد واحد ولا يروى بهذا الاسناد إلا هذا الحديث الواحد، ومع هذا فالاسناد ضعيف.

٢ ـ ورب رجل من الائمة يحدث بالحديث، لا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، فيشتهر الحديث لكثرة من رَوَى عنه.

وهذا معناه: أن الاسناد معروف كمالك عن نافع عن ابن عمر، أو مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر، ثم يشتهر بعد ذلك بكثرة من رواه عن عبدالله بن دينار أو مالك ـ يعني الأول ـ غريب منكر لضعف الاسناد، وهذا غريب صحيح لصحة السند وعدالة رجاله.

٣ ـ ورب حديث يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح الزيادة إذا كانت ممن يعتمد على حفظه.

وهذا يعني أن الزيادة إذا تفرد بها ثقة فهي مقبولة غريبة، وإذا تفرد بها ضعيف فهي مردودة منكرة .

٤ ـ ورب حديث يروى من أوجه كثيرة ـ يعني عن صحابة عديدين، وإنما يستغرب من حديث صحابي بعينه، مثل حديث (الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معى واحد) فهذا الحديث مَرْوِي في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر.

لكنه غريب من حديث أبي موسى الأشعري، وسبب الغرابة هو تفرد أبي كريب به وقد استنكر غير واحد على أبي كريب روايته من حديث أبي موسى)(٤٢)

وحديث علي رضي الله عنه غريب، على اعتبار أنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المتن، إلا بهذا الاسناد: عبدالله بن وهب عن الجهني عن محمد بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وهو غريب باعتبار آخر، وهو أن معناه صحيح جداً، في عدة أحاديث من غير حديث علي وتفرُّد الجهني أو الحمصي بروايته عن علي لا يُحتمل.

أما قوله : (وما أرى إسناده بمتصل)،

١ ـ فهل يرى الترمذي أن رواية المجهول وتفرّده بمثابة الانقطاع؟ إذ مادمنا لا نعرف عن شخصه إلا رواية ابن وهب عنه وهو يروي عن كل واحد، وهذا الراوي المجهول ادّعى لابن وهب أن محمد بن عمر حدثه، ونحن لانستطيع التحقق من ذلك، ولا يمكننا دعوى الاتصال بمثل هذا، إذ المجهول وما لم يرو من العلم سيان ـ كما يقول الحافظ ابن حبان[٤٣] وهذا احتمال قويّ له وجاهته.

٢ ـ أو يريد الترمذي أن محمد بن عمر بن علي لم يدرك والده ، أو أنّ والده عمر لم يدرك عليا؟

٣ ـ أو أن هذا الاسناد مقلوب فالرجل هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عمر هذا حالته مجهولة ـ كما يرى ابن القطان؟

فإن كان يروي عن أبيه عمر عن جده علي زين العابدين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا ريب أن الحديث مرسلٌ، منقطعٌ، غير متصل.

ـ أما عن الاحتمال الأول: فالاجابة فيه واضحة إن كان الحديث من رواية الجهني، وسيأتي.

ـ وأما عن الاحتمال الثاني: فالجواب عليه كما يأتي:

١ ـ إن علياً كرم الله وجهه استشهد سنة ٤٠هـ، وقد قال الزبير بن بكار: إنّ عمر بن علي ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وهو سماه عمر.

وقال مصعب النسابة: كان آخر ولد علي وفاة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : قتل سنة سبع وسبعين، وقال خليفة بن خياط: قتل مع مصعب بن الزبير أيام المختار.

وقال الحافظ ابن حجر: ذكر الزبير مايدل على أنه عاش إلى زمن الوليد بن عبدالملك.

وقد ذكر غير واحد من أهل التاريخ، أنّ الذي قتل مع مصعب بن الزبير، هو عبدالله بن علي والله أعلم[٤٤]

فلو افترضنا أن عمر بن علي ولد سنة عشرين من الهجرة، بل سنة أربع وعشرين فقد كان له من العمر ست عشرة سنة حين تولي علي رضي الله عنه. فلا انقطاع بينهما إذن!

٢ ـ وأما محمد بن عمر بن علي فقد نص المزّي على أنه روى عن أبيه عمر بن علي، وعمه محمد بن علي المعروف بابن الحنفية، وعن كريب مولى ابن عباس، وعن ابن عمه علي زين العابدين بن الحسين.

روى عنه سليمان الثوري والجهني، وعبدالملك بن جريج، ويحيى بن أبي أيوب المصري، ويحيى بن سعيد الانصاري.

قال ابن سعد : أدرك أول خلافة أبي العباس السفاح[٤٥]

٣ ـ ونص المزي على أن عبدالله بن وهب يروي عن السليمانين، وابن جريج، ويحيى بن أبي أيوب المصري وعشرات من هذه الطبقة، ومنهم الجمحي والجهني[٤٦] فالاتصال من حيث التاريخ متحقق في الطبقات الأربع. وليس ثمة شائبة انقطاع إلا من جهة جهالة سعيد بن عبدالله الجهني. وتقدمت الاجابة عليه في جواب الاحتمال الاول ...

ـ وأما احتمال قلب الاسناد، وأن محمد بن عمر المقصود: هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين وليس هو من طبقة ابن عم أبيه بل هو أنزل، فيبدو أن هذا الوهم سبق إلى الحافظ ابن القطان من قول ابن حبان في الثقات في ترجمة محمد بن عمر بن علي المكبّر: أكثر روايته عن أبيه، وعن علي بن الحسين. أما المصغّر هذا فلم يترجمه ابن حبان في الثقات، ولا المزي في تهذيب الكمال، ولا رأيت ابن القطان نص على أن عبدالحق قد خرج حديث علي هذا رغم تتبعي الشديد للوهم والايهام.

فيبدو لي ـ والله أعلم ـ أن عدم الاتصال الذي يميل إليه الترمذي يكمن في جهالة سعيد بن عبدالله الجهني، ليس غير. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستقل.

الـقـول :

يبدو أن الراجح في هذا الحديث أنه من رواية سعيد بن عبدالله الجهني المجهول لأن كل القرائن تدل على ذلك، وتطبيق القواعد الحديثية، لا يسعف إلا بهذه النتيجة .

وكلّ إمام رويَ عنه الوجهان، فنحن بين أن نضم روايته التي وافق فيها الحفاظ فتكون الأخرى شاذة، وبين أن نسقط روايته نهائياً بالاضطراب .

وفي هذه الحالة أو تلك، فرواية الحديث من طريق الجهني هي الراجحة حديثياً. وإن كان القلب إلى اعتبارها من رواية الجمحي أميل، لاضطراب عبدالله بن وهب فيها، أو تدليسه لتكثير شيوخه.

وسواء كان الحديث من رواية هذا المجهول، أو ذاك الضعيف، فهل يمكن أن نحكم عليه بأنه يصح بشواهده! وكيف يقول الشيخ أحمد شاكر في تخريجه الترمذي وهذا إسناد صحيح رواته ثقات. وماذا عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، أهو صدوق أم متهم برواية الموضوعات !

ذلك :

أما عن تصحيح الشيخ شاكر للاسناد، فهو مرفوض بوجود سعيد بن عبدالله الجهني - وهو لم يذكر غيره - وهو رجل مجهول. وكيف يكون رواته ثقات وفيهم هذا المجهول. وفيه اضطراب عبدالله بن وهب في روايته مرة عن الجمحي وأخرى عن الجهني، وكل واحد منهما لا يحتمل تفرده.

فإسناد هذا الحديث ضعيف لاضطراب ابن وهب ووجود هذا المجهول، أو ذاك الضعيف.

والشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - ولوع بتصحيح كل إسناد مصري ما أمكنه ذلك.

ولقد حدثني شيخي العلامة محمد عبداللطيف سالم المشهور بالحافظ التجاني رضي الله عنه قال: لقد ادخل الشيخ أحمد شاكر مصريته، حتى في علوم الحديث، رحمه الله تعالى) ١.هـ

وحول صحة الحديث بشواهده أو عدم صحته بها، فيكفينا في هذا البحث الوجيز قول الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

(فيه - أي هذا الحديث - سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن حبان والعجلي وقال أبو حاتم: مجهول.

... وقال الحافظ : مقبول - يعني عند المتابعة - ولم يتابع فيما علمت. ومعنى الحديث صحيح) ١.هـ

ذلك أن قضية التصحيح بالمتابعة أو الشاهد تستحق أن تفرد برسالة علمية ضخمة.

- وفي أن نقف وقفات سريعة مع سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لنتعرف على منزلته وموقعه في سلم الجرح أو التعديل، ونحاول تفسير أقاويل النقاد المتعارضة فيه، بغية الوصول إلى حكم قريب من الصواب فيه.

فأقول وبالله التوفيق :

ذكرت في أحد مؤلفاتي السابقة منهج نقاد الحديث في التعرف إلى شخص الراوي، ثم إلى منزلته في الجرح أو التعديل، وخلاصة ذلك أمران اثنان:

- الأول : جمع أقوال نقاد الحديث فيه، وترتيبها تاريخياً بدءاً من معاصريه وانتهاء بآخر ناقد تكلم فيه، قدر المستطاع، ووفق معطيات كتب التاريخ والرجال، وبذلك تُعرف عينه وعدالته.

- والثاني : جمع مروياته كلها، وموازنتها بمرويات غيره من أقرانه ثم بروايات الثقات ممن رووا هذه الأحاديث أو مثيلاتها في الأبواب، ليعلم بذلك ضبطه، فيحكم له أو عليه بعدئذ.

وعلى ضوء جميع المعلومات وسبر الروايات وفي إطار نظرته الخاصة للنقد، يصدر الحكم على الراوي[47]

وسأحاول تلخيص تاريخ هذا الرجل، ثم أنتقل إلى مروياته. لأرى إمكانية سبرها أو الاكتفاء بنماذج منها.

١ ـ التعريف بشخصية الجمحي :

قالوا في مترجمنا[48]:

سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن جميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن سعد بن جمح القرشي الجمحي.

أبو عبدالله المدني قاضي بغداد في عسكر المهدي زمن الرشيد.

قال الزبير بن بكار : ولي القضاء للرشيد ببغداد. وله يقول الشاعر يرثيه حين مات:

تلمة في الاسلام موت سعيد ... شملت كل مخلص التوحيد

والله أنـي رأيتـه لا يبـالي ... في تقى الله لوم أهل الوعيد

وقال الزبير أيضاً :

« سأل أمير المؤمنين هارون الرشيد، عبدالله بن مصعب، عن سعيد بن عبدالرحمن ـ وهو يومئذ قاضيه ـ فقال: يا أمير المؤمنين: إني أحسب سعيد بن عبدالرحمن لو دخل المسجد الحرام فنظر إلى رجل وامرأة على فاحشة، ما ظن بهما إلا خيراً. لبعده عن الآفات. وقد روى عنه الليث بن سعد وهو أكبر منه. وعبدالله بن وهب وعلي بن حجر.

وقد ذكر الحافظ المزي خمسة وعشرين محدثاً رووا عنه[49]

وقد ذكر ابن عدي في ترجمته من الكامل أن البغداديين لقنوه رفع حديث فتلقن[50]

والذي نفيده من هذا التعريف بسعيد الجمحي أمور:

١ ـ الأول : أن الرجل كان عالماً فقيهاً مشهوداً له بالعلم، ولولا ذلك ما ولي القضاء في عاصمة الاسلام!

٢ ـ الثاني : أن الرجل مشهور النسب والفضل، ولولا ذلك ما روَى عنه الليث بن سعد.

٣ ـ الثالث : أن الرجل صالح تقي، تقي السريرة لا يظن السوء بمسلم، وهذا من كمال ورعه وأدبه.

٤ ـ الرابع : أنه كان لا يخاف في الله لومة لائم، ويقضي بالحق، ولو كان على أهل الزعامة والقوة.

وقد نقل الخطيب البغدادي عن سريج بن النعمان ويحيى بن أيوب وأبي حسان الزيادي تلاميذه أنه توفي سنة ست وسبعين ومئة، زاد الزيادي، وهو ابن الثمانين وسبعين سنة.(٥٦)

وخلاصة الأمر أن الرجل عدل عالم صالح، مثله فليكن الرجال في التقوى والصلاح وقول الحق. فماذا عن ضبطه؟

قلت : ذكرت سابقاً أن الخطوة الأولى في معرفة ضبطه هي جمع أقاويل أهل النقد فيه:

- روى عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين قوله فيه: ثقة.
- وقال أحمد بن حنبل والنسائي: لا بأس به .
- وذكر الحافظ ابن حجر ومغلطاي أن الحافظ عبدالله بن نمير، وموسى بن هارون، والعجلي، والحاكم النيسابوري، وابن خلفون قد وثقوه.
- وقال أبو حاتم الرازي : صالح الحديث ولا يحتج به.
- وقال زكريا بن يحيى الساجي : يروى عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها.
- وقال يعقوب بن سفيان : لين الحديث.
- وقال ابن عديّ في الكامل بعد أن ساق له سبعة أحاديث مما استنكر عليه: (وسعيد بن عبدالرحمن له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة. وإنما يهم عندي في الشيء، فيرفع موقوفاً، ويوصل مرسلاً، لا عن تعمد.(٥٢)
- وقال ابن حبان : يروى عن عبيد الله بن عمر - العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها.

وذكر له الحديث الذي تكلمنا عليه سابقاً من روايته عن محمد بن عمرو بن علي، وحديثين آخرين من روايته عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

أقول :

إن كلام أهل المصطلح في تعارض الجرح والتعديل، بترجيح قول الأكثر أو الأحفظ أو الأكثر اعتدالا ليس له عندي من الناحية التطبيقية كبير أهمية. وقصارى ما أفهمه من وجود الجرح في راو هو التوقف في حاله، حتى أتبين حقيقة أمره بتفسير أقوال النقاد، وسبر روايات الرجل .

على أن أقوال النقاد كلهم فيه منسجمة، سوى ظاهر قول ابن معين، وقول ابن حبان .

أما عن إطلاق ابن معين لفظ (ثقة) لمن أخطأ فكان تنزيله على مصطلح الحافظ ابن الصلاح والمتأخرين من أن هذا اللفظ يعني من جمع بين العدالة

والضبط الذي يقبل معهما روايات الراوي ولو انفرد. فإن إطلاق المتقدمين لفظ (ثقة) لم يكن على هذا (القالب) المفصل نظرياً عند المتأخرين.

وعند دراستي لمصطلح (الثقة) عند ابن حبان نقلت عن النقاد المتقدمين، ومنهم ابن معين. أن هذه الدقة لم تكن معروفة عندهم، فقد يطلقون مصطلح (ثقة) ويعنون به العدل الضابط ولا يعنون به العدل الصالح، وقد يعنون به العدل العالم الذي لا يتصور منه الكذب.

ولا أجدني بحاجة إلى التمثيل، فإن الأبحاث التخصصية لا يليق أن يؤكد بها على المسلمات[٥٣]

وعليه فيفسر قول يحيى بن معين في ضوء أقاويل النقاد الآخرين. فيكون معنى توثيقه إياه التوثيق العام (العدالة مع العلم والصلاح وعدم تعمد الكذب)

وكل ألفاظ النقاد الآخرين من مصطلح : (لابأس به، وليس به بأس) إلى مصطلح (لين الحديث) فلا تعارض بينها، غاية ما في الأمر أن بعض النقاد جعله في أعلى مرتبة الاعتبار، والبعض الآخر جعله في وسطها، أو دون الوسط بقليل.

أما ابن حبان فقد زعم أن من سمع هذه الأحاديث يتخايل له أن متعمداً كان المتعمد لها. فيرد عليه عصريه ابن عدي: وإنما يهم في الشيء، فيرفع موقوفاً، أو يوصل مرسلاً لا عن تعمد. ويبدو لي أن كلمة (يتخايل لمن يسمعها) ليست دالة على اتهامه بالوضع، إنما هي دالة على غفلته الشديدة بحيث لا يستطيع التمييز بين روايات شيوخه المرفوعة من الموقوفة. ولا أشك ـ أنا ـ في أن ابن حبان قد سبر حديث الرجل، وعرف قدره، وكأنه استكثر على مثله تلك الأخطاء التي وقعت في حديثه.

يدل على ذلك أنّ ابن حبان خرج له حديثا من روايته عن شيخه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر قال:

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني، قال:

(اعبد الله ولا تشرك به شيئاً. وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم، وتحج وتعتمر، وتسمع وتطيع، وعليك بالعلانية، وإياك والسرّ)

ثم قال ابن حبان تعقيباً على هذا الحديث:

(هذا خطأ فاحش. إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عمر قوله؛

حدثناه ابن خزيمة : حدثنا محمد بن رافع : حدثنا محمد بن بشر، عن عبيد

الله بن عمر. والأول ـ يعني حديث سعيد ـ من حديث محمد بن الصباح الدَّولابي عنه[٥٤]

والخطأ الفاحش الذي ارتكبه القاضي سعيد الجمحي يتلخص في أنه رفع الموقوف وقلب الاسناد.

فسعيد بن بشر ـ قرين القاضي سعيد وزميله ـ يروي هذا الأثر عن شيخهما عبيد الله بن عمر، عن الحسن البصري، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقلبه القاضي سعيد ـ خطأً ووهماً ـ وجعله عن شيخه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

ولا شك في أن هذا خطأ فاحش . لكن هل تكرر هذا من القاضي سعيد تكراراً فاحشاً حتى غلب على صوابه، فاستحق الترك حسب قاعدة ابن حبان فيمن يخطىء من الرواة[٥٥]

والجواب على هذا السؤال يكلف وقتاً، لكنه ممكن. وخلاصته:

أن يجمع الانسان أحاديث القاضي سعيد بن عبدالرحمن الجمحي من الكتب الستة الاصول ومن كتب السنة المتداولة، ثم من الاجزاء الحديثية، ثم من كتب الصحابة ثم من كتب التراجم وتواريخ البلدان التي زارها.

ثم تخرج هذه الاحاديث ثم تنقد وفق قواعد النقد الحديثية فيتبين وجه الحق عندئذ.

وكنت قد اقترحت قبل سنوات عديدة خطة أسميتها (منهج دراسة التراجم المعللة) ودعوت إلى أن يقوم طالب مرحلة الماجستير أو الدكتوراه بدراسة مرويات شخصية من الشخصيات التي اختلف النقاد في الحكم عليها.

ولقيت قبولاً من أهل العلم ولله الحمد.[٥٦]

أقول :

فحتى تقوم هذه الدراسة المتخصصة النافذة، فانا نحكم على القاضي سعيد بأنه من رواة مرتبة الاعتبار، فما توبع عليه من حديثه قبل، وما انفرد به نتوقف في قبوله وما خالف فيه فهو مردود.

بقيت ثمة نقطة تستحق أن يثار حولها حوار لأنها تستحق الدرس والبحث وهي: إذا كان ابن حبان يرى الجهني غير الجمحي ، وترجم للقاضي الجمحي في المجروحين وللجهني المجهول في الثقات . مع أن هذا الجهني لا يعرف إلا بهذا الحديث...

فهل ترجم للجمحي في الثقات؟ أو أخرج له في الصحيح! وهل أخرج للجهني في صحيحه!

قلت :

١ ـ إذا كان هذا الجهني لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه، وبروايته عن محمد بن عمر بن علي فلماذا ذكره ابن حبان في الثقات إذا كان حديثه الذي عرف به جعله من حديث القاضي الجمحي؟!

ومهما اعتذرت عن ابن حبان فهذه واحدة نسجلها عليه، رحمه الله تعالى.

٢ ـ وأما عن تخريجه له في الصحيح، فماذا يخرج له، وهو لا يعرف إلا في سند هذا الحديث الذي عده من منكرات القاضي الجمحي؟! إنه لم يخرج له في الصحيحة شيئاً، ولم يذكره.

٣ ـ وأما عن ذكر سعيد الجمحي القاضي في الثقات، فانه لم يذكره في الثقات، ولم يخرج له في الصحيح جزماً.

٤ ـ لكن إذا رجعنا إلى الرواة، فلقد رأينا الخطيب البغدادي في كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق جعل (سعيد ابن أبي أيوب المصري، وسعيد بن مقلاص، وسعيد بن عبدالرحمن الجمحي واحداً).

فهل ذكر أحد هذين الاسمين في الثقات أو خرج لأحدهما في الصحيح؟!

قلت :

ترجم في طبقة أتباع التابعين له فقال :

(سعيد بن أبي أيوب ـ من أهل مصر، مات سنة تسع وأربعين ومائة، وقد قيل: إنه مات في آخر سنة إحدى وستين، أو أول سنة اثنتين وستين ومئة) (٥٧)

ثم أعاد ترجمته في طبقة تبع أتباع التابعين فقال:

(سعيد بن أبي أيوب الخزاعي ـ كنيته أبو يحيى ـ من أهل مصر ـ واسم أبي أيوب : مقلاص يروي عن عقيل بن خالد، روى عنه ابن المبارك، مات سنة تسع وأربعين ومئة. ليس له عن تابعي سماع صحيح، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة، روايته عن زيد بن أسلم وأبي حازم إنما هي كتاب.) (٥٨)

وخرج عن سعيد بن أبي أيوب هذا في صحيحه ثلاثة وعشرين حديثاً!

ولا ريب أن هذا يستدعي وقفة متأنية لنستبين حقائق تكشف لنا كم ترك الأول للآخر وكم هي جسيمة مهام كليات الشريعة، حيال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وكم هي الصعوبات التي تحتاج إلى تذليل أمام طالب العلم الشرعي، حتى يستبين سبيله.

فأقول :

ترجم الخطيب البغدادي في (موضح أوهام الجمع والتفريق) لسعيد بن أبي أيوب المصري وقال: وهو الذي يقال له سعيد بن مقلاص .

ثم قـال :

سعيد بن عبدالرحمن الجمحي يروي عن عبيدالله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني... فذكر الحديث الذي انتقده عليه ابن عديّ، وابن حبّان، وقال: إنه خطأ فاحش ؛ ثم قال: وهو سعيد بن أبي أيوب الذي روى عنه عبدالله بن وهب.

وأسند من طريق الحافظ عبدالباقي بن قانع إلى أبي الطاهر أحمد بن عمر بن عبدالله بن السرح المصري، والحارث بن مسكين قالا:

أخبرنا عبدالله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب الجمحي، ومالك، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة... وساق حديثا)[٥٩]

فهنا عبدالله بن وهب الحافظ يصرح بأن سعيد بن أبي أيوب المصري المعروف بسعيد بن مقلاص، هو نفسه سعيد بن أبي أيوب الجمحي شيخه، وهل يعرف أحد الشيخَ أكثر من تلامذته ومعاصريه؟

وإنّ إثارة مثل هذه القضية توقعنا في ورطة نجد أنفسنا فيها أمام أعلام الحديث الكبار بَدْءاً من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وانتهاء بالمزّي والذهبي وابن حجر؟

لكننا على ثقة من ان اكتشاف حقيقة من الحقائق العلمية، ثم تتبع جزئياتها بالنقد والتحرير يزيد من ثقتنا بعلمائنا، وثقتنا بديننا، ويدفعنا إلى سماع رأي المخالف لاحتمال أن يكون الصواب في جانبه في قضية من القضايا المسلمة عندنا أو أكثر.

قلت :

لو رجعنا إلى تاريخ البخاري، وكتاب الثقات وإلى تهذيب الكمال للمزي لرأينا ما يأتي:

١ ـ أن الجميع جعلوا سعيد بن أبي أيوب المصري، هو ابن مقلاص، وجعلوه آخر غير الجمحي.

٢ ـ أنهم لم يتفقوا على سنة وفاته، فالبخاري يقول: مات سنة تسع وأربعين.

وقال يحيى بن معين: مات زمن أبي جعفر المنصور، وقال ابن حبان: مات سنة تسع وأربعين وقيل: إنه مات أواخر سنة إحدى وستين أو أوائل سنة اثنتين وستين ومئة، ثم جزم في طبقة أتباع التابعين أنه مات سنة تسع وأربعين ومئة، وأن عبدالله ابن المبارك روى عنه[٦٠]

وقال أبو سعيد بن يونس: ولد سنة مئة وتوفي سنة إحدى وستين ومئة، وقيل سنة ست وستين ومئة، وسنة إحدى وستين أصح![161]

فهذا الرجل يقول فيه ابن معين: ثقة، ويقول فيه أحمد: لابأس به، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت مات سنة إحدى وستين ومئة، وقيل: غير ذلك وكان مولده سنة مئة![162]

أجل: إنه ثقة ثبت، يروي عن ثلاثة وأربعين شيخاً منهم حميد بن هانئ، الخولاني وزبّان بن فائد، وعقيل بن خالد، ومحمد بن عجلان، وغيرهم.

ويروي عنه عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرىء، وعبدالملك بن جريج... الخ.

فهل يعقل ألاّ يُعرف لهذا المسكين تاريخ وفاة؟ وليت هذا فحسب، بل تتراوح سني وفاته بين عام تسعة وأربعين وستة وستين! بل: هل يعقل ألاّ يُعرف بكلمة واحدة!

٣ ـ أن جميع من ترجمه جعل عبدالله بن وهب أكبر تلامذته والرواة عنه. فهل يتصور وجود شيخ (ثقة ثبت) مجهول الحال! بله العين؟

٤ ـ أن أحمد بن حنبل وابن معين قد أطلقا اللفظة ذاتها على كلا الرجلين، فربما كانا يريان أنهما رجل واحد أيضاً!

٥ ـ أن الخطيب البغدادي إمام هذه الصنعة، وكل الناس بعده عيال على كتبه، ساق قول عبدالله بن وهب بالاسناد المتصل الصحيح إليه، ومهما وهم ابن وهب فلن يهم في معرفة شيوخه!

٦ ـ أن وفاة القاضي الجمحي، المدني، المصري، البغدادي، كانت سنة ست وسبعين ومئة وهو ابن اثنين وسبعين سنة.

فالفارق بين وفاة هذا واحدى صور وفاة ذاك عشر سنين، هي أقل من فارق ما بين التاريخ الكبير(١٤٩هـ) وتاريخ مصر (١٦٦هـ)!!

٧ ـ أن المقارنة بين ترجمة من جعله الحافظ ابن حبان في مرتبة الترك أعني (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي) ومن اخرج عنه ثلاثة وعشرين حديثاً في صحيحه، وأخرج عنه الشيخان وبقية أصحاب السنن، تثير الاستغراب والدهشة!

فكل ما يعرف من نسب هذا الذي وصف بأنه ثقة ثبت أنه: سعيد بن أبي أيوب، واسم أبي أيوب: مقلاص المصري الخزاعي ـ مولاهم ـ بينما ذاك الجمحي ترجمته ترجمة تدل على معرفة بعينه وحاله وولادته ووفاته، ومنصبه.

صحيح أن رواية ابن وهب وابن المبارك وابن جريج ترفع عن الجهالة ـ قطعاً ـ لكن الكلام يبقى غير مستساغ أن يروي رجل ثقة ليث عن أئمة حفاظ، ويروي عنه أئمة حفاظ، ولا توجد أي جملة تعرف بحاله! فأين عاش إذن؟

٨ ـ أن توثيق الحافظ ابن حجر له ليس مبنياً على معرفة شخصية، إنما طبق القواعد الحديثية بأن جهالة العين تُرفع برواية اثنين، وهنا روى عنه جماعة، وقد زكّاه ابن معين والنسائي ولم يُذكر فيه جرح، ولم تُرْوَ له مناكير فحكم بأنه ثقة ليث.

أما عن حياته ووفاته وأخلاقه، وشيء من سيرته فلم يتحفنا هو ولا غيره بشيء يذكر.

٩ـ قمت باحصاء تلامذة وشيوخ سعيد بن أبي أيوب ممن أخرج لهم ابن حبان في صحيحه:

ـ فوجدته أخرج من طريق عبد الله بن يزيد المقرىء عن سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر حديثا أحدها مكرر[٦٣]

ـ وأخرج من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد ستة أحاديث[٦٤]

ـ وأخرج من طريق عبدالله بن المبارك حديثين اثنين[٦٥]

ـ وأخرج من طريق النضر بن شميل عن سعيد حديثاً واحداً، وهذا لم يذكره المزي في الرواة عنه[٦٦]

وقد كان عدد شيوخ سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر شيخاً في هذه الأحاديث كلهم ذكرهم المزي في شيوخ سعيد ما عدا دَرّاجاً أبا السمح فلم يذكره المزي في شيوخ سعيد بن أبي أيوب.[٦٧]

وهذا يعني أننا زدنا على ماذكره المزي تلميذاً واحداً لسعيد بن أبي أيوب، وشيخاً واحداً أيضاً.

والذي أحب الاشارة إليه أنني لم أبتدع في هذا الأمر منكراً من القول، إنما وجدت أمامي أقاويل متضاربة، حاولت التوفيق بين بعضها وبعض وتفسير بعضها ببعض وترجيح بعضها على بعض على قدر معرفتي وعلمي المحدود وحسب ما تيسر لي من توفيق الله تعالى، وعلى ضوء ما هو مسطور فيما طالعته يداي من كتب هذا العلم الشريف .

الخاتمـــة

لا أدعي أنني أنجزت هذا البحث حتى نهايته، ولا أزعم أن ما تم منه هو الصواب، ولا ما أثرته من إشكالات أو تساؤلات، قد أجبت على جميعها الاجابة الكافية، أو الشافية. أو أنني أقمت الحجج المقنعة أو الملزمة في هذه القضية أو تلك.

بيد أن الذي استطعت تلمسه في هذا البحث الوجيز ما يأتي:

أولاً : ذكّرت الباحثين من علماء الحديث وطلابه بعلم يكاد يكون اليوم مهملاً لا يرجع إلى كتبه، ولا يحقق في معاقلاته إلا أفرادٌ قلائل. ولنع الأكثرون بنتائج ما قرره الحافظ ابن حجر في التقريب، حتى غدت أحكامه كالمسلمات، وما هي في الحقيقة سوى اجتهادات منه، لها وعليها.

ثانياً : ذكّرت الباحثين في هذا العلم، أن علمائنا السابقين قد حاور بعضهم بعضاً، وردّ بعضهم على بعض، بكل أدب وتوقير، بل حتى دون الاشارة إلى ما رآه بعضهم خطأ عند بعض. فلا حرج أن يقوم المتخصصون في هذا العلم وغيره بمتابعة مسيرتهم، لأن مسيرة العلم لا تنتهي.

ثالثاً : أثرت أمام الباحثين مشكلات نقدية لم أقم بحلها، حتى أتعرف إلى آراء بعض المشكلات عندهم.

أو لأنني عجزت عن حل بعضها الآخر، وخاصة ان هذا أول بحث ينشر لي في العراق.

رابعاً : أن قضية (نقد الحديث) عويصة شائكة لا تسلس قيادها إلا لأفراد معدودين في كل عصر، خلافاً لمن زعم أنه كتب كتاباً في التخريج، ليجعل بكلمة كل طالب علم أن يصبح ناقداً. وهو نفسه لم يقم بنقد حديث واحد في كل ما كتب وحقق!

فليتق الله تعالى شباب زغب، لا يعرف بعضهم تطبيق النص النظري على واقعة واحدة، ثم يتطاول فيُصحح ويُضعّف، جاهلاً أن تصحيح حديث ما، يعني أن مضمونه ودلالاته من دين الله، وأن تضعيف حديث ما، يعني أن ما تضمنه ـ ان لم يكن في الباب غيره ـ ليس من الدين في شيء.

خامساً : ذكرت أساتذة الدراسات العليا بوجوب تشجيع الدراسات النافعة وصياغة المناهج القادرة على تأهيل طلبة العلم للقيام بهذه الدراسات.

سادساً : ألمحت إلى أن مسألة (التراجم المعللة) والدراسات الاستقرائية هي التي تقع الحقائق العلمية أو تقرب إليها .

سابعا : ألمحت إلماحاً إلى أن الثقة الحافظ قد يهم، وقد يخطئ.، فلا يلزم الاستسلام والتسليم لكل ماقاله ذلك الثقة الحافظ، فهذا مالك بن أنس إمام المحدثين، صنف الامام الدارقطني في غرائبه وأفراده مجلداً أسماه (الغرائب والأفراد من حديث مالك بن أنس)

وهذا ابن حبان يصنف كتابا سماه (علل حديث مالك) و(علل حديث الزهري) و(علل ما استند إليه أبو حنيفة في مذهبه) و(علل ما أسند أبو حنيفة) و(علل حديث شعبة)...

ثامنا : إن علم (أوهام الجمع والتفريق) إذا أتقنه طالب العلم، واطلع على مظانه، فربما استطاع أن يصل الى نتائج تنفع.فربما استطاع أن يصل إلى نتائج تنفع،

فهذا الرجل الذي كان مدار بحثنا هذا عليه. إذا استطعنا ترجيح أنه سعيد بن عبدالرحمن الجمحي المتروك عند ابن حبان، والمعتبر به عند الجمهور، هو نفسه سعيد بن عبدالله الجهني صاحب حديث علي، وهو نفسه سعيد بن عبدالرحمن بن أبي العمياء، وهو نفسه سعيد بن أبي أيوب، وهو نفسه سعيد بن مقلاص، فهذا يعني أن من وصفه ابن حبان بالترك لوجود بعض الوهم أو الخطأ في حديثه هو نفسه الذي ترجمه مرتين في الثقات، وهو نفسه الذي خرج له اثنين وعشرين حديثا في صحيحه، وهو نفسه الذي خرّج له البخاري ومسلم في صحيحيهما. وهو نفسه الذي قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت!

فاذا جُمع شيوخ هؤلاء، فكانوا شيوخاً لشيخ واحد، وجمع تلامذة هؤلاء، فكانوا تلامذة شيخ واحد، وجمعت هاتيك الأحاديث المروية عنهم جميعاً، تبدلت النظرة النقدية إلى عدد غير قليل منها.

تاسعاً : أوضحت أن لكل إمام ناقد عذرً فيما تعامل به، أو أخطأ فيه، وأن المعاصرين - ونحن منهم - أكثر عرضة للخطأ والوهم، وأشرت إلى خطأ بعض المعاصرين في النفي والاثبات والتصرف.

عاشراً : نبهت إلى أن طبعة الترمذي بتحقيق أحمد شاكر - على كثرة فوائدها - لا تمثل كتاب الترمذي الذي كتبه مصنفه بخط يده. وخاصة في دائرة أحكام الترمذي على الحديث.

أحد عشر : ألمحت إلى أن مصطلح (مقبول) قد يطلقه الحافظ ابن حجر على مجاهيل الحال والمجاهيل .

ثاني عشر : أشرت إلى ضرورة الرجوع إلى النسخ الخطية الموثقة، ومقارنة بعض النصوص ببعض للوصول إلى الصواب .

ثالث عشر : أوضحت أن كثيراً من الأسماء الواردة في تاريخ البخاري، وثقات ابن حبان والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، لا تعرف إلاّ بورودها في السند ليس غير.

رابع عشر : طبقت مصطلح القرابة عند المحدثين على حديث الباب، وأوضحت شمولات شمول القرابة له من جهت

شمول القرابة له من جهتين.

خامس عشر : أثرت قضية الجهالة والانقطاع، ولم أنه الكلام فيها لأنها تحتاج إلى بحث مفرد.

سادس عشر : أثرت مسألة التصحيح بالمتابعة والشاهد، وبينت ضرورة إفرادها برسالة علمية مع اعتقادي الجازم المبني على الأدلة المتضافرة أن كل الأئمة - ومنهم أصحاب الصحاح - يصححون بالمتابعة والشاهد، بل يصححون على الباب، وعسى أن ييسر الله لي نشر بحث في هذا.

سابع عشر : أثرت قضية تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وأشرت إلى قلة أهميتها العملية، فالحكم لا صلة له بدقائق النقد، وقد تفجرت الفترة فكان أثرها كبيراً.

ثامن عشر : أشرت إلى أنّ معرفة مصطلحات كل إمام من أئمة النقد المتقدمين ضرورية جداً للباحث، ولا يجوز إلزام المتقدمين بما ادّعاه عليهم المتأخرون، أو اصطلحوه، وهنا أحب أن ألفت النظر إلى أن صيغ التمريض عند المتقدمين لم تكن تعني التضعيف كما هو الحال عند المتأخرين، وإنما كانت تعني غالباً اختصار الأسانيد أو عدم استحضارها أو عدم رواية المحدث لها بالإسناد... الخ وقد بينت في بحث (التعليق) أن أكثر من ثمانين من كل مئة علق البخاري فيها أحاديث بصيغة التمريض، كانت في حيز الاحتجاج في حقيقة الأمر، وعسى أن ييسر الله لي النظر فيه ثم نشره، وكتاب الترمذي مليء بصيغ التمريض، ولا يريد بها التضعيف إطلاقاً؟

تاسع عشر : بينت خطأ ابن حبان في غير موضع، مع أنني من المعجبين به غاية الإعجاب ولم يحط حافظ مني بما ناله ابن حبان، بيد أن الحق هو رائدنا إن شاء الله تعالى.

العشرون : إن قواعد النقد الحديثي ليست قوالب معدنية، كما أن الرجال الذين يعرضون عليها ليسوا من المعادن والمواد الخام التي تتشكل وفق هذه القوالب وهذا يعطينا القدرة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى

ذلك إلى خرم إحدى يعطينا قدرة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى ذلك إلى خرم إحدى جوانب القالب! إذا كانت المعطيات لا تسمح إلا بخرمه

فأنا شخصياً لا أستطيع أن أقنع نفسي بوجود شخصية تحمل لقب (ثقة ثبت) ولا يعرف عن تاريخها شيء، مع قيام القرائن الكثيرة التي تشير الى أنها تلك الشخصية المرموقة العالمة التقية التي ضعفت بأساليب لم يتوصل المتمكنون البحث في ملابساتها والله أعلم.

الحادي والعشرون : إن تهذيب الكمال، وإن كان قد أحصى أكبر قدر من شيوخ الراوي وتلامذته المترجم. إلا أنّ ثمة شيوخاً وتلامذة لبعض الرواة تلتقط من كتب السنة والمجاميع وغيرها. وقد زدنا تلميذاً وشيخاً لترجَمَتنا على ما ذكره المزي في تهذيبه.

الثاني والعشرون : لم أجزم بنتيجة ما، حتى لا أقع فيما أعتب به على غيري وأنتظر من إخواني الباحثين إبداء الملاحظ، وتوضيح الغامض، وإسداء النصح فما أنا إلا طالب علم بذلت وسعي فيما حسبته خيراً وصواباً. فمن أبدى لنا في ما اعتقدناه صواباً غير ذلك مع دليله، تركنا قولنا إلى قوله، وشكرناه على ذلك علناً. ودعونا له بالتوفيق والفلاح.

ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا، لنكونن من الخاسرين. ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله الطاهرين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فرغت من تبييضه وإعادة النظر فيه
قبيل فجر يوم الخميس الموافق للعشرين
من شهر شعبان المعظم عام ثلاثة عشر
وأربعمئة بعد الألف من الهجرة الشريفة
وكتبه/ عذاب محمود الحمش التميمي

هوامش البحـــث

(١) كتبت بحثاً قبل سنوات تحت عنوان (المراتب التطبيقية في العلوم النظرية) أسأل الله أن ييسر الوقت لمراجعته ونشره.

(٢) كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان ٣١٩/١ فما بعد.

(٣) كتاب الثقات من المحدثين لابن حبان ٣١٩/١ فما بعد.

(٤) المجروحين ٩٣/١.

(٥) الثقات ١١٥/٩ وانظر ثناء الأئمة عليه في النبلاء للذهبي ٢٨٣/١٢.

(٦) تاريخ بغداد مدينة السلام للخطيب البغدادي ٤١٦/٣ - ٤١٧.

(٧) تهذيب الكمال ١٠٣/٣٠ وتهذيب التهذيب ١٢/١١، وتقريب التهذيب ٣١٣/٢.

(٨) انظر هذه الأقوال جميعها في المصادر السابقة المذكورة في هامش رقم (٧).

(٩) كما سبق الراجح ذاتها

(١٠) مسند الإمام أحمد ١٠٥/١ رقم ٨٢٨.

(١١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٣١) ٣٢٠/١. وانظر مطارحة الأعرابي ٢٨١/١.

(١٢) وانظر لهم ترجمة الجهمي في التاريخ الكبير للبخاري ٤٩٤/٣، والمجروحين ٣١٩/١، والكامل لابن عدي ١٢٣٥/٣، والميزان ١٤٨/٢، والتهذيب ٥٥/٤، والتقريب ٣٠٠/١ (م ٥ ص ق)، ومصطلح ابن حبان ومنهجه ٩٤٦/٤.

(١٣) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل لعداب محمود الحمش ٩٩٢/٢.

(١٤) درجة محاضر في جامعة أم القرى تساوي (مدرس مساعد) في جامعات العراق.

(١٥) تهذيب الكمال تحقيق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف ٥١٨/١٠، وقارن ٥٢٨، ٤٢٤ منه.

(١٦) ما سبق ٢٢٨/١٦.

(١٧) مشكاة المصابيح رقم (٦٠٥).

(١٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري ٢٣٤/٥.

(١٩) كتاب السنن لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رقم (١٤٨٥) بينما هو في طبعة الحلبي بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي رقم (١٤٨٦) ٤٧٦/١؛ الجهني مقتصراً على طرفه الذي يخص الجنازة فقط.

(٢٠) المستدرك للحاكم النيسابوري، كتاب النكاح ١٩٢/٢، وقال: حديث غريب صحيح ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. والباحث لا يرى قول الذهبي في التلخيص موافقة للحاكم، كما هو شائع، إنما هو تلخيص فقط. وقد كتبت بحثاً أرجو أن أنظر فيه وأنشره قريباً تصحيحاً لهذا الخطأ الشائع. والله أعلم.

(٢١) مسند أحمد ١٠٥/١.

(٢٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٣١) بتحقيق أحمد شاكر وقال أبو عيسى: غريب حسن. كذا زعم الشيخ أحمد شاكر، وسيأتي بيان خطئه. وقارن طبعة الكبير للسناري ٣١٠/٢. ومطارحة الأعرابي ٢٨١/١.

(٢٣) تاريخ بغداد ١٢٠/٨.

(٢٤) التاريخ الكبير ٢٨٩/٣.

(٢٥) الثقات لابن حبان ٢٦١/٨.

(٢٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧/٤ .
(٢٧) كتاب تاريخ الثقات للعجلي رقم (٥٥٣) .
(٢٨) الميزان ١٤٦/٢ . وديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي ٣٢٨/١ .
(٢٩) تهذيب الكمال للمزي ٢٤٢/١٠ـ٢٤٥ .
(٣٠) تقريب التهذيب ٩٣/٢ .
(٣١) مشكاة المصابيح رقم (١٩٠٥) .
(٣٢) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ١٣٢/٢ـ١٣٥ .
(٣٣) الوهم والإيهام لابن القطان ١٨٠/١/أ .
(٣٤) ما سبق ١٥٢/١/أ .
(٣٥) ما سبق ٢١٥/١/ب .
(٣٦) لي بحث بعنوان (الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بجرح أو تعديل في الجامع والعلل) استوعبت فيه أسماء الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بالنقد . وعسى أن يكمل قريباً إن شاء الله تعالى .
(٣٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير للحافظ المناوي ٣١٠/٣ .
(٣٨) تهذيب الكمال ٤١٩/١٠ . وتحفة الأشراف ٤٣٧/٧ .
(٣٩) جامع الترمذي ٣٢١/١ .
(٤٠) أخرجه الترمذي في الجنائز (٣٣) باب ما جاء في تعجيل الجنازة رقم (١٠٧٥) ٣٨٧/٣ .
(٤١) انظر جامع الترمذي ٣٨٧/٣
(٤٢) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٢٣/٢ـ٦٦٠ .
(٤٣) انظر رسالتي الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل ٨٩١/٢ و١٣٦٤/٣ .
(٤٤) تهذيب التهذيب ٤٥٤/٢ وبغية الطالب لابن حجر ص ٣٦٢ .
(٤٥) تهذيب الكمال للمزي [خ] ١٣٢/٣٦ .
(٤٦) ما سبق ٢٧٩/١٦ .
(٤٧) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل ٧٥٨/٢ .
(٤٨) انظر ترجمته ومطالعتها التي تزيد على عشرين سطراً في تهذيب الكمال ٥٢٨/١٠ .
(٤٩) ما سبق المرجع نفسه .
(٥٠) الكامل لابن عدي ١٣٢٥/٣ وقارن بالمخطوط منه ٤٩/٣/ب .
(٥٠) الكامل لابن عدي ١٣٢٥/٣ وقارن بالمخطوط منه ٤٩/٣/ب للتصحيح
(٥١) تاريخ بغداد ٦٩/٩ .
(٥٢) الكامل ١٣٢٥/٣ وقارنه بالمخطوط منه ٤٩/٣ ب/٥٠أ .
(٥٣) درست هذا المصطلح في رسالتي العلمية (ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل) ٣٣/١ـ٤٢ ، ١٠١ـ١٠٤ فانظره .
(٥٤) المجروحين ٣٦٩/١ .
(٥٥) ابن حبان ومنهجه ١٢٣٩/٣ وانظر ملاحق الرسالة ٣٥٦/٤ـ٣٥٨ .
(٥٦) أثبت فيها عدة رسائل في جامعات الأردن والعراق والحجاز ، وقد ترافقت معها بجمع رسائل ، وأعطت بعضها نتائج طيبة ، لأن الرسالة العلمية التي تبنى على الاستقراء ، والتقصي تعطي نتائج صحيحة بإذن الله تعالى.

(٥٧) كتاب الثقات لابن حبان ٦/٣٦٢ .

(٥٨) ما سبق ٨/٢٥٩ .

(٥٩) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/١٣٣-١٣٥ .

(٦٠) جاء في المطبوع من الثقات والمخطوطة منه في ترجمته الثانية أنه مات سنة تسع وأربعين ومئتين، وهذا تصحيف أو وهم من الناسخ، لأن الرجل يروي عنه عبدالله بن المبارك عاش ستين سنة على رأي بعضهم وتسعاً وأربعين على رأي بعض وولد سنة مئة لن يعيش الى سنة ٢٤٩هـ وكل المصادر لم تزل بحياته الى أكثر من عام ١٦٦هـ.

(٦١) تهذيب الكمال ١٠/٢٥٥ وانظر منه ٢٤٢-٢٤٤ مع تعليقات المحقق الفاضل.

(٦٢) التقريب ١/٢٩٢ .

(٦٣) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٧٩ ، ١٠٠٥ ، ١٤٦٣ ، ١٩٩١ ، ٢٠٣٦، ٣٠٥٢، ٣١٢١، ٣٤٠٤، ٤٢١٤، ٤٤٥٢، ٤٦٠٣، ٤٦٠٨، ٥٥٦٤، ٥٦٠٧، ٧٤٢٩.

(٦٤) ما سبق ٢٠٨ ، ٥١٠٩ ، ٥٢٢٠ ، ٥٥٢٩ ، ٥٩١٤ ، ٦٦٣٦ .

(٦٥) ما سبق ٢١٩ ، ٢٢٦٠ .

(٦٦) ما سبق ٥٥٤٣ وانظر تهذيب الكمال ١٠/٢٤٣ فما بعد .

(٦٧) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان رقم (٣٦٢١) وتهذيب الكمال ١٠/٢٤٣ .

« انتهى »